في ظل تضارب التصريحات بين المركز والإقليم

خبراء لـ (المدى) : حرمان اكسون موبيل من العمل خسارة كبيرة للصناعات النفطية

□ بغداد / أحمد عبد ربه

تضاربت تصريحات المسؤولين في حكومتي المركز وإقليم كردستان بشأن شركة اكسون موبيل العاملة في احد حقول الشمال النفطية .

ففي الوقت الذي أعلنت فيه وزارة النفط الاتحادية في الثاني من نيسان الحالي أنها تلقت رسالة من شركة اكسون موبيل تؤكد فيها تجميد عقودها الاستكشافية مع الاقليم.

اكدت حكومة الإقليم ان الشركة مستعدة لمواصلة عملها في كردستان .

فيما اوضح مختصون في الشؤون النفطية لـ (المدى) : ان الخلاف الحاصل هو دستوري داعين الى ضرورة الاسراع في اقرار قانون النفط والغاز .

وقال عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية فرات الشرع لـ (المدى) :ان صلب الخلاف هو دستوري مشيراً الى ان طبيعة التعاقدات التي ابرمها الإقليم مع شركة اكسون موبيل يشوبها عدم الوضوح وغياب الشفافية .

وأضاف الشرع : ان الحكومة المركزية تسعى الى حجب اكسون موبيل من الاستثمارات فيما لو استمرت بالعمل في الاقليم لافتاً الى ان بعض وسائل الاعلام تسعى الى تكبير الخلاف وتأجيجه.

ودعا الى ضرورة العمل على التهدئة والحوار المتمدن وطرح الامور على طاولة النقاش .

من جانبه قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى) ان الاقليم يمنح شركة اكسون موبيل ارباحاً هائلة اثناء ابرام العقود لاتحلم بها الشركة في اي مكان بالعالم مشيراً الى ان الحكومة المركزية تعتبر هذا التعاقد مع الإقليم تجاوزا على الدستور والذي ينص على ان النفط لكل الشعب العراقي اينما اكتشف في البلاد.

واضاف الجواهري : ان الشركة لديها الكثير من المستشارين القانونيين أثناء التعاقد فضلاً عن الدعم الدولي الذي تحصل عليه من بعض دول العالم محذراً من مغبة تطبيق عقود الإقليم في جنوب العراق مبيناً انها الطامة الكبرى بحسب قوله .

في غضون ذلك عد الخبير الاقتصادي عمرو هشام الخلافات بخصوص اكسون موبيل انعكاساً سلبياً على الصناعات النفطية في البلد كون هذه الشركة تعتبر من كبريات شركات النفط العالمية وحرمانها من العمل بالعراق يمثل خسارة للصناعات النفطية .

وقال هشام لـ (المدى) : ان إيقاف الإقليم صادراته النفطية يخلف اضرارا جسيمة على الموازنة كونها تعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير مبيناً ان الشركة تبحث عن مصالحها ان كانت مع المركز او الاقليم.

واضاف هشام :ان شركة اكسون موبيل تتحمل جزءا من المسؤولية في تأجيج الخلاف لغياب موقفها الواضح من القضية موضحاً انها تريد ان تؤمن مستقبلها النفطي في جنوب العراق بالاضافة الى انها لا تريد التفريط بالعمل بالإقليم لوجود الامتيازات التي تمنح لها.

داعياً الحكومة المركزية الى ضرورة ان تمنح بعض الصلاحيات بشأن الصناعات الى الاقاليم والمحافظات .

وأعلنت حكومة إقليم كردستان أن شركة أكسون موبيل الأميركية مستعدة لمواصلة عملها في الإقليم.

وجاء إعلان أربيل بعد أربعة أيام على إعلان وزارة النفط الاتحادية تجميد الشركة اتفاقها مع كردستان بشأن عقودها الاستكشافية.

وقال بيان نشر على الموقع الالكتروني لرئاسة إقليم كردستان : إن "المدير التنفيذي لشركة أكسون موبيل ريكس تيلرسون ستواصل عملياتها الاستكشافية في الإقليم".

ونقل البيان عن تيلرسون تأكيده أن "الشركة ملتزمة بالعقود النفطية التي وقعتها مع كل من الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة كردستان.

وأعلنت وزارة النفط الاتحادية في الثاني من نيسان الحالي، أنها تلقت رسالة من شركة اكسون موبيل تؤكد فيها تجميد عقودها الاستكشافية مع إقليم كردستان، مؤكدة أنها تدرس إمكانية السماح للشركة بالتنافس في جولة التراخيص الرابعة التي ستنطلق نهاية أيار المقبل لتطوير عدد من الرقع الاستكشافية، والتي تشمل ١٢ موقعاً موزعة على محافظات نينوى والأنبار والنجف والقادسية وبابل والمثنى وديالى وواسط والبصرة وذي قار، وتتنافس عليها ٤٧ شركة من ٢٤ دولة.

وكانت شركة أكسون موبيل قد أكدت، في ٢٨ شباط ٢٠١٢، أنها وقعت عقداً مع حكومة كردستان للتنقيب عن النفط ضمن حقولها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الصمت وتجاهل تساؤلات وزارة النفط المركزية وسلسلة التحذيرات التي وجهتها لها بفسخ العقد الذي وقعته معها (في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٠) لتطوير حقل غرب القرنة، بعد أن كشفت أن الشركة وقعت ستة عقود استكشافية مع الإقليم بشكل سري.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية وعرضها على الشركات العالمية، إلى التوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الخمس المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.

ويصدر العراق ما يقارب مليونين و٢٠٠ ألف برميل من النفط الخام من ميناءي البصرة وخور العمية إلى الخليج العربي، وإلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج حالياً نحو مليونين و٩٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠ ٪ في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

الحكومة تدعو المحافظات إلى ايجاد بدائل لسد نقص الكهرباء

بغداد /متابعة المدى

قال نائب رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد غالب الزاملي بحسب (آكانيوز) إن كتابا وصل من أمانة مجلس الوزراء إلى مجلس محافظة بغداد والمجالس الأخرى تضمن إيعازا إلى جميع المجالس بالبدء بعملها لتعويض النقص في الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف كون الوزارة لم تستطع إنتاج الكمية المطلوبة".

واضاف الزاملي أن الاستعدادات التي سيتخذها مجلس محافظة بغداد ستكون مشابهة للاستعدادات التي اتخذها العام الماضي ولكن برقابة أدق".وبين الزاملي أن هناك اجتماعات عقدت مع المسؤولين في وزارة النفط لغرض تزويد المولدات الحكومية والأهلية المسجلة في بغداد بحصة الوقود مجاناً".ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.وانفق العراق نحو ٢٧ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين إلا أن الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم.ويحتاج البلد إلى ما لا يقل عن ١٥ الف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة في حين ان ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسن الشهرستاني قد اعلن الشهر الماضي عن أن العراق سيصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية بنهاية العام المقبل.

برلمانية تتوقع إنشاء أكثر من منطقة حرة للتبادلات التجارية

□ **بغداد /متابعة المدى**

رجحت عضو اللجنة الاقتصادية ناهدة الدايني إنشاء أكثر من منطقة اقتصادية حرة للتبادلات التجارية في البلاد نظراً لوجود مناطق اقتصادية مؤهلة بأن تكون مرتكزاً للتبادلات التجارية الحرة في جميع محافظات البلاد، مما ستعزز الاقتصاد الوطني والنهوض به.وقالت الدايني بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): هناك مفاوضات مع الجانب الأردني حول انشاء منطقة حرة للتبادلات التجارية على الحدود المشتركة مع العراق، وهذا ما سيعطي دافعاً معنوياً الى التحرك نحو أنشاء اكثر من منطقة حرة في البلاد سواء في ديالى او البصرة او بقية المحافظات، كون هناك مناطق صالحة ومهيأة لان تكون منطقة اقتصادية حرة، مؤكدة لاتقتصر هذه المناطق فقط على الحدود العراقية بل حتى في المناطق الداخلية للبلاد.وأضافت الدايني: أن هذه المناطق في حال إنشائها ستزيد من عمليات التبادل التجاري مع الدول وهذا ما سيعزز من الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الإيرادات المالية التي ستأتي من هذه المشاريع الى الدولة مشيرة الى ان البلاد بحاجة ماسة لانشاء المناطق الحرة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد العراقي.وتابعت الدايني: خلال لقائنا مع وزير المالية ورئيس الهيئة الوطنية في الفترة الماضية كانت هناك إشارات من قبلهم بالعمل نحو تأسيس مناطق اقتصادية حرة في عموم البلاد، ولكنها ما زالت مجرد مقترحات ومخططات، متأملة خلال الفترة القادمة أن تشهد هناك اتفاقا مع شركات استثمارية عالمية لانشاء تلك المناطق في البلاد.

مخاوف من استمرار انخفاض الدينار أمام الدولار

□ **بغداد / وكالات**

شهد الدينار انخفاضا جديدا أمام الدولار ليصل في الأسواق المحلية الى ١٢٦،٥ ألف دينار للورقة فئة المئة دولار.

وذكر متداولون وأصحاب محال صيرفة ان الدينار يشهد انخفاضا واضحا وهذا سيؤدي الى فقدان المواطن الثقة بالعملة المحلية التي كانت في ارتفاع مستمر امام الدولار خلال السنوات الماضية.

وبينوا ان انخفاض الدينار العراقي امام الدولار مستمر ويتزايد يوميا حيث ان الانخفاض بدأ برقم واحد/نمرة واحدة/ ليشهد بعدها تدهورا بسعره.

وأبدى اصحاب محال الصيرفة خشيتهم من الخسارة الكبيرة التي قد يتكبدوها وكذلك المواطن نتيجة هذا الانخفاض المستمر في سعر الدينار.ويشير ابو ناصر صاحب محل صيرفة ان الانخفاض في سعر الدينار مبعث قلق لنا فنحن لا نعرف هل ان البنك المركزي سيسيطر على هذا الانخفاض ام انه سيستمر.

وأضاف أن سياسة البنك المركزي غير واضحة ولا نعرف مدى الضخ الذي يمكن ان يسيطر على سعر الصرف في السوق.

فيما يقول محمد كريم صاحب محل صيرفة ان هناك اشكالات بدأت تظهر في الانخفاض في سعر الدينار حيث ان اغلب المواطنين لديهم ديون والبعض يريد المبلغ بالسعر الثابت وهو ما يطلق على الدولار بينما يريد الطرف الاخر التسديد بالدينار العراقي.

واشار الى ان هذا سيؤدي الى بعض الاشكالات التي تؤثر بدورها على عمل اصحاب الصيرفة اذ ان الحركة حاليا في السوق بين مد وجزر.

وانتقد المواطن جاسم علوان البنك المركزي لعدم سيطرته على سعر السوق محملا الكتل السياسية المسؤولية بسبب الخلافات التي بينها والتي ادت الى ارتفاع بسعر الدولار.

وأضاف ان الدينار العراقي بدأ يفقد قيمته وهذا سيؤثر سلبا على الموظف والمواطن العادي لان المواد سترتفع اسعارها لان استيرادها يكون بالدولار وهذا سيؤدي بالتالي الى تدني المستوى المعاشي للمواطن.وطالب الحكومة بالتحرك السريع لإنقاذ الوضع لان سعر الورقة فئة مئة دولار وصل سعرها ١٢٧ الف دينار بعدما كانت ١٢٠ الف الى ١١٩ الف وهذا السعر الذي وصلته لم تصله منذ سنوات.

وكانت اللجنة الاقتصادية في البرلمان قد استضافت محافظ البنك المركزي الذي وعد بدوره بالسيطرة على سعر صرف الدينار العراقي وان يعود الى السابق وبمبلغ ١٢٠ الف دينار للورقة الواحدة فئة مئة دولار.

النقل تسعى لربط محافظات الفرات الأوسط بسكك حديد

□ **كربلاء /متابعة المدى**

كشف وزير النقل هادي العامري عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فرنسية لتنفيذ مشروع قطار يربط بين محافظات الفرات الاوسط، منوها إلى بدء العمل في المشروع نهاية الشهر الجاري.

وقال العامري بحسب (آكانيوز) خلال مشاركته في افتتاح "مرآب كربلاء الدولي" الواقع على بعد ٥ كلم شرق كربلاء، لدينا مشروع لتأهيل السكك الحديدية التي انشئت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حيث نعمل على إنشاء سكة حديدية متطورة تتكون من خط مزدوج تصل سرعتها إلى ٢٥٠ كم بالساعة".

وأضاف العامري أن هناك مذكرة تفاهم وقعت مع شركة لستوم الفرنسية لإنشاء مشروع سكة حديد تربط بغداد بقضاء المسيب ومن ثم - كربلاء - النجف - السماوة - الناصرية - البصرة وبطول ٦٨٠ كم مربع".

ولم يكشف العامري عن قيمة المشروع لكنه أكد انه "من المشاريع المهمة لوزارة النقل وسيباشر العمل به نهاية الشهر الجاري من خلال مؤتمر للمستثمرين سيعقد في محافظة كربلاء".

من جانبه، قال مسؤول لجنة النقل في مجلس محافظة كربلاء سامي الفتلاوي ان مساحة المرآب الدولي تبلغ ٤٦ دونما نفذ من قبل وزارة النقل .

وأوضح أن المرآب يتألف من ثلاثة طوابق وتصل طاقته الاستيعابية مابين (٢٠٠٠-٢٥٠٠) مركبة مختلف الأحجام ومخصص لنقل الزائرين بين العراق ودول الجوار".

وأضاف الفتلاوي ان الكلفة الإجمالية للمشروع بلغت ١٦ مليار دينار حيث يضم المرآب مكاتب لنقل للمسافرين من كربلاء إلى دول الجوار وهناك أماكن لاستراحة المسافرين والمبيت".

واعتبر محافظ كربلاء آمال الدين الهر ان افتتاح المرآب خطوة باتجاه تقديم المزيد من الخدمات للمسافرين القادمين إلى كربلاء خاصة من دول الجوار"، مشيرا إلى ان الزيارات المليونية لمحافظة كربلاء كثيرة جدا مما جعلنا نحتاج إلى مثل هذه المشاريع".

وأضاف الهر أن الحكومة المحلية تعمل حاليا على تطوير مشاريع البنى التحتية للمحافظة ومنها تطوير مداخل المدينة مع محافظات بغداد والنجف وبابل".

بابل تمنح رخصتين استثماريتين

□ **بغداد /متابعة المدى**

أعلن رئيس هيئة استثمار بابل علاء ابراهيم حربة عن منح رخصتين في مجالي السكن والصحة بكلفة انجاز إجمالية للمشروعين بلغت (٩٠٠) الف دولار في المحافظة.وقال حربة بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): تم منح رخصتين استثماريتين احدهما لشركة مصرية تدعى شركة انيرجي بتروليوم لإنشاء مجمع سكني عمودي البناء، يحتوي على (٦٨٤)وحدة سكنية، ومساحة الوحدة تقدر بأكثر من (١٣٩)مترا مربعا، وبكلفة (٤٤)مليون دولار، وبفترة انجاز محددة بـ(٣٦)شهرا، مشيراً الى ان المجمع سيتكون من (٥٧)عمارة، وسيوفر فرص عمل بحدود (١٥٠٠)شخص.وأضاف حربه : تم تسليم الأرض للمستثمر والمباشرة في البناء علماً ان المشروع يتمتع ببنى تحتية متكاملة وخدمات مرفقة كمدارس ومسجد ومركز صحي ووحدة معالجة مياه.وتابع حربة: أن المشروع الاخر يتضمن إنشاء مركز صحي في ناحية "المشروع" يحتوي على مجموعة عيادات طبية وتم منحه لشركة محلية بكلفة انجاز بلغت (٨٥٦)الف دولار، وبفترة انجاز محددة بـ(١٣)شهراً، حيث يتألف من (١٠) عيادات طبية مختلف الاختصاصات إضافة الى صيدلية ومختبرات، مشيراً الى ان المشروع سيوفر (٢٥)فرصة عمل لأهالي محافظة بابل.وأوضح :أن المشروع يمتاز بأنه سينشأ في "ناحية المشروع" مما يدل على ان الناحية مستتبة امنيا وهي مؤهلة لاستقبال مشاريع استثمارية تقدم خدمات للناحية، والميزة الأخرى هي أن المستثمر شركة عربية وليس محلية ولا يمكن ان ينجح الاستثمار بدون دعم الحكومة المحلية ولا يمكن للحكومة المحلية أن تحقق ما تصبو إليه بدون نجاح الاستثمار مطالبا رؤساء الوحدات الإدارية بتوفير الأراضي لإنشاء مشاريع استثمارية من خلال التعاون مع مدراء البلديات في المحافظة.